مجلة العلوم الإنسانية، ١٤٢٥ هـ ق، العدد ١٠ (٤،٣): ٣٥-٥٣

افتقار المناهج النّحوية الحديثة إلى إعادة النظر فى التراث النحوى واللغوى بُغية إنماء اللغة الفصحى وإثرائها بما يواكب المتغيرات المعاصرة

محمد ابراهيم محمد حسين خليفة[١]

لا شك أن المتغيرات المعاصرة قد أوجدت احتياجا شديدا إلى أساليب لغوية متنوعة فى مجالات مختلفة. وأن وظيفة سدّ هذا الاحتياج مُلقاة على عاتق الباحثين الأصوليين الذين تخصصوا فى أصول النحو واللغة. فهم- وحدهم- الذين يستطيعون إنجاز هذه الوظيفة إنجازا كاملا صحيحا. وان علماء النحو واللغة- قديما وحديثا- قد التزموا بالأمانة العلمية التزاما شديدا تجاه لغة القرآن الكريم. هذه اللغة التى انفردت من بين اللغات بأنها اتسعت لبحوث العلماء طيلة قرون كثيرة، واستوعبتها. ولا زالت تتسع للمزيد من البحوث العميقة المثمرة. ولا شك- أيضا- أن هذه الأمانة العلمية تفرض على الباحثين المتخصصين فى الأصول الذين يسعون إلى إنماء اللغة الفصحى وإثرائها بما يواكب المتغيرات المعاصرة، ويسدّ احتياجاتها، تفرض عليهم:

أولا، أن يعيدوا النظر الثاقب الدقيق فى التراث النحوى واللغوى، وأن يدرسوه دراسة وظيفية جديدة تعتمد الدقة والعمق والنقاش الموضوعى البنّاء المثمر؛ لأن هذا التراث غنى بأساليب كثيرة متنوعة حال القياس دون استعمالها فأنسيت وتحجرت، وأسدل دونها ستار البحث. وإن فيها كثيرا مما يفيد وينفع فى مجال ما تتطلبه المتغيرات المعاصرة. ثم إن إحياء تلك الأساليب بالدليل القاطع والبرهان الساطع يساهم مساهمة فاعلة فى إنماء اللغة الفصحى واتساعها. والمهم أن الباحثين المتخصصين فى الأصول- قبل أن يوجهوا جهودهم وبحوثهم نحو طرق الإنماء الفرعية كالتعريب مثلا- عليهم، أولا: أن يوجهوا جهودهم العلمية إلى مراجعة التراث

١. عضو الهيئة التدريسية فى جامعة الشهيد بهشتى، كلية الآداب

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

النحوى واللغوى ليتزودوا منه، وليكونوا- إن لم يجدوا ضالتهم فيه- قد قدموا العذر فى نسبة النقص والعوز إلى اللغة.

ومقالتى هذه كرّست بحثها فى إعادة النظر فى التراث النحوى واللغوى الأصيل وكيفية الاستفادة منه فى انماء اللغة الفصحى واثرائها. وقد أوضحت أن إعادة النظر هذه تنحصر فى دراسة الموردين التاليين دراسة وظيفية جديدة. لكن هذه المقالة لم تتناول المورد الثانى- أعنى المسائل الخلافية- بالبحث طلبا للاختصار، ولأننى خصصتها لبحث درجالت السماع. وأوضحت ضرورة دراستها دراسة وظيفية جديدة تعتمد الدقة والعمق والنقاش العلمى البناء المثمر. واقترحتُ خطة واسعة لهذه الدراسة، وبينتُ سر عدم فلاح الدراسات السابقة فى الوصول إلى نتائج علمية مثمرة ومرضية.

المصطلحات الرئيسة: المنهج النحوى، التراث اللغوى، درجات السماع، القياس اللغوى، الاستعمال العربى، الاطراد والشذوذ.

المورد الأول: درجات السماع

المورد الثانى: كيفية الاستفادة من المسائل الخلافية

درجات السماع من وجهة وظيفية

إن أول عالم نحوى ذكر أن للسماع درجات فى الاطراد والشذوذ هو أبو بكر بن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ)، إذ استنبط تقسيما ناقصا لدرجات السماع، فذكر ثلاثة أقسام من درجات السماع. ولما جاء ابن جنى المتوفى سنة (٣٩٥هـ) استخرج درجة رابعة فأكمل بها التقسيم، إذ صارت درجات السماع أربعا.

قال ابن السراج:«والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ فى استعمال العرب له، نحو (استحوذ)، فإن بابه وقياسه أن يعَلّ فيقال (استحاذ)، مثل (استقام) و (استعاذ)، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك.

ومنه ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس، نحو ماضى(يدَعُ)، فإن قياسه وبابه أن يقال (وَدَعَ: يدع)، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا(ودع) استغنى عنه بـ (ترك)، فصار قول القائل الذى قال (وَدَعَه) شاذا، وهذه أشياء تحفظ.

ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذى يطرح، ولا يعرج عليه، نحو: ما حُكى من إدخال الألف واللام على (اليجدع)»[١].

فإذا نظرنا فى هذا النص وجدنا أن الدرجة الأولى التى ذكرها ابن السراج هى: الشاذقياسا، المطرد استعمالا، لكنه لم يصرح بحكم هذه الدرجة.

والدرجة الثانية التى ذكرها هى: الشاذ استعمالا المطرد قياسا، والحكم الذى الذى ذكره لهذا النوع يتمثل فى قوله (وهذه أشياء تحفظ)، وأفهم منه أن أمثلة هذا النوع لا يجوز القياس عليها، لكنها تعتبر فصيحة فى

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

نفسها وتقبل.

والدرجة الثالثة التى ذكرها هى: الشاذ استعمالا وقياسا، والحكم الذى ذكره لهذا النوع يتمثل فى قوله (فهذا الذى يطرح ولا يعرج عليه)، يعنى لا يقبل، ولا يعتبر فصيحا، ولا يجوز القياس عليه.

وقال ابن جنى، وهو الذى أكمل درجات السماع:«ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب»[2].

درجات السماع فى الاطراد والشذوذ، و الحكمالذى أعطاه ابن جنى لكل درجة

أولا: المطرد فى القياس والسماع جميعا

حكم هذا النوع

قال ابن جنى:«مطرد فى القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة»[3]، وقال:«وإذا فشا الشيئ فى الاستعمال، وقوى فى القياس، فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحرف النصب، والجر بحرف الجر، والجزم بحرف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش فى الاستعمال قوى فى القياس»[4].

ثانيا: المطرد فى القياس، الشاذ فى الاستعمال

حكم هذا النوع

قال ابن جنى:«فإن كان الشيئ شاذا فى السماع مطردا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله، من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو (وزن) و(وعد) ولو لم تسمعهما»[5].

يبدو أن حكم هذا النوع هو أنه يجوز القياس على الشاذ سماعا، المطرد قياسا، مع مراعاة عدم النطق بما لم تنطق به العرب استغناءً عنه بغيره.

ثالثا: المطرد فى الاستعمال، الشاذ فى القياس

حكم هذا النوع

قال ابن جنى مبينا حكم هذه الدرجة: «واعلم أن الشيئ إذا اطرد فى الاستعمال، وشذ فى القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت (استحوذ) و(استصوب)، أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول فى (استقام: استقوم)، ولا فى (استساغ: استسوغ)، ولا فى (استباع: استبيع)، ولا فى (أعاد: أعود)، لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم (أخوص الرمث)»[6].

فالحكم هو عدم إجازة القياس على ما ورد مصححا نحو (استحوذ) و (استصوب)؛ لأن قياس الكلام العربى إنما هو إعلال مثل هذه الكلمات فى الغالب. فما ورد من ذلك مصححا يعتبر فصيحا يجوز استعماله، لكنه لا يجوز القياس عليه، يعنى لا يجوز تصحيح ما لم يرد مصححا.

رابعا: الشاذ فى الاستعمال والقياس جميعا

حكم هذا النوع

قال ابن جنى، ذاكرا الحكم:«وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

وجه الحكاية»[٦].

فالحكم هو عدم إجازة القياس على هذا النوع، وعدم إجازة استعماله.

والملاحظ أن أمثلة هذا النوع كثيرة جداً[٧].

الدور الوظيفي الذي يمكن أن يلعبه لسماع والقياس في إنماء اللغة الفصحى وإثرائها

يبدو أن معرفة الدور الوظيفي للسماع والقياس، والاطلاع عن كثب على كيفية الاستفادة من هذا الدور الفاعل في إنماء اللغة وإثرائها، يمكننا من تناول درجات السماع بالبحث الدقيق، والتحقيق العلمي الشامل العميق. وقد تناول بالبحث هذه الدرجات من العلماء القدماء ابن جني، إلا أنه لم يخرج، فيما يبدو، من بحوثه الدقيقة بالنتيجة المطلوبة المرضية، التي كنا نتمناها منه كباحث عميق ودارس دقيق، يبذل جهوده بإخلاص وأمانة علمية.

ومن الباحثين المحدثين: الأستاذ عباس حسن، الذي تناول هذه الدرجات بالبحث والتحقيق، لكن بحثه لم يختلف كثيرا عما جاء به ابن جني من أحكام عامة تفتقر إلى مزيد من الدقة، وإن غاية ما عمله الأستاذ عباس حسن، كما يفهم من نصه الذي سأنقله بعد قليل، انه أجاز القياس على الموردين اللذين لم يجز ابن جني القياس عليهما في ظاهر الأمر، إذ اعتقد عباس حسن أن الرأي السديد يقضي بموافقة ابن جني في حكمي النوعين التاليين من السماع:

الأول: المطرد في الاستعمال والقياس

الثاني: الشاذ في الاستعمال والقياس

إذ قد أجاز ابن جني القياس على الأول، ولم يجزه على الثاني، لكنه خالف ابن جني في الحكم على النوعين الباقيين التاليين:

الثالث: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس

الرابع: الشاذ في الاستعمال، المطرد في القياس

فقد أصدر عباس حسن عليهما حكماً كلياً يقضي بإجازة القياس عليهما.

قال عباس حسن: «والرأي السديد، فيما أقدر، هو أن نُجيل الفكر في الأنواع الأربعة التي عرضها ابن جني، ومن جرى وراءه، فنرى نوعين منها ليسا موضع اختلاف. وإنما هما موضع الاتفاق التام بينه وبيننا، وأعني بهما: النوع المطرد في القياس والاستعمال معا، والنوع المخالف للقياس والاستعمال معا؛ حيث يجوز محاكاة الأول واستعماله، وتمتنع محاكاة الثاني واستعماله كذلك، وبقي النوعان الآخران، وفيهما يقع الخلف بيننا وبينه، وفي تهذيبهما وحسن التصرف فيهما توسعة وتجديد وتيسير يفيد اللغة وطلابها، ولا يجر في أذياله ضرر ولا إساءة.

فأما النوع المطرد قياساً لا استعمالاً، فنذهب فيه مذهب أشباهه، ونرده إليها، متابعة لرأي اللغويين... فنقول: (أبقلت الأرضُ، فهي مُبقلٌ ومُبقلة). ونقول: (ودعتُ اللصَّ للشرطي، و وذرتُه)، بمعنى تركته... وأما النوع المطرد في الاستعمال دون القياس، فلا مانع من اتخاذه مقيساً تُرد إليه نظائرُه، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصليّ. فإذا أردنا أن نصوغ (استفعل) من (باع)، فلنا أن نقول: (استباع)، تطبيقا للمقيس عليه الأصلي، ولنا أن نقول: (استبيع)، كاستحوذ... ومثل هذا (استفعل)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

من (دان)، فنقول: (استدان) أو (استدين)»[٩]

وهذه، فى الحقيقة، خطوة مفيدة إلى الأمام، خطاها الأستاذ عباس حسن. لكنها لا تفى بالمطلوب، ولا تمثل النتيجة المثمرة المتوخاة. والذى يبدو لى أننا إذا استثنينا النوع الأول من السماع، أعنى المطرد فى الاستعمال والقياس؛ لأنه الأصل وأن حكمه معلوم لا خلاف فيه، فإننا لا نرى من الصحيح علميا أن يعطى حكم عام واحد لكل نوع من أنواع السماع الثلاثة الباقية ليشمل هذا الحكمُ جميع موارد ذلك النوع ومواضيعه؛ لأن التحقيق انتهى بنا إلى وجود موارد مختلفة فى كل نوع من أنواع السماع، وأنه يسهل، بعد البحث الدقيق، العثورُ على دليل لإجازة القياس على أكثر تلك الموارد.

والحقُّ أن سرَّ عدم الفلاح فى الوصول إلى نتيجة علمية مثمرة مرضية فى مجال توظيف السماع والقياس لإنماء اللغة الفصحى وإثرائها، أو قل: فى مجال إعطاء أحكام علمية صحيحة لأنواع السماع، هو أن الباحثين قديما وحديثا، كما رأينا فيما سبق، كانوا يكررون جهودهم فى إعطاء حكم عام واحد لكل نوع من أنواع السماع، كما قلنا، يشتمل على مواضيع عديدة ومتباينة نحوية وصرفية، فلا يجوز ولا يصحّ إخضاعها لحكم واحد شامل.

قال ابن جنى وهو يتحدث عن الشاذ قياسا وسماعا:«وما يرد فى هذه اللغة مما يضعف فى القياس، ويقل فى الاستعمال كثير جدا، وإن تقصَّيتَ بعضه طال»[١٠].

فإذا كان ذلك كذلك، يعنى إذا كان أمر هذا النوع الذى لم يلتفت إليه لشذوذه فى القياس والسماع، بهذه السعة والانتشار، فليس من الحكمة وسداد الرأى أن نتركَ هذا النوعَ من السماع، ونطَّرحَه ولا نهتم به، ولنخرجه من الاستعمال؛ لأن فى تركه تضييعا لجانب كبير من اللغة. بل لا سبيل إلى الموافقة على عدم إجازة القياس على جميع موارد الشاذ قياسا وسماعا؛ لأن هذا الحكمَ لا يمكن أن يكون شاملا لجميع موارد هذا النوع، لأن لكل مورد منها أو أكثر قياسه الخاص به. فلا يجمعُ مواردَ كلِّ نوعٍ من السماع قياسٌ واحدٌ ترجع إليه. وهذا هو الواقع. ولو جمعها كلَّها قياس واحد لكان العلماء معذورين فى إصدار حكم عام واحد لجميع موارد كل نوع من السماع. ولكن الواقع قائم على خلاف ذلك.

لذلك قلنا: إن إصدار حكم عام واحد لجميع الموارد والمسائل المختلفة لكل نوع أو درجة من درجات السماع، بحجة أنها يجمعها عنوانٌ واحدٌ، لنقص منهجيٌّ خطيرٌ، يبدو أن المنهج النحوى اتصف به منذ أن استوى على سوقه إلى يومنا هذا؛ إذ قد وجدتُ ذلك فى كتاب سيبويه، وفى كلِّ كتاب جاء بعده،

وتناول درجات السماع، وهذا يدلُّ على أن العلماء لم يوفوا، ولم يؤدُّوا هذا الموضوع حقَّه من البحث. وأن اللاحق منهم قد أخذ ذلك عن السابق دون التنبه إلى أن جمع موارد كلِّ نوعٍ من السماع تحت عنوان واحد لا يعتبر مُجوِّزا لاخضاعها لحكم واحد. كلُّ ذلك يجعل إعادة النظر بدقة وعمق أمرا ضروريا واجبا. فما تركه الأول للآخر ينتظر مزيدا من البحوث العلمية التى تكشفه، وتظهره للعيان.

ونعود فنقول: إن ابن جنى مع تصريحه فى نصه المتقدم بأن مسائل الشاذ قياسا واستعمالا كثيرة جدا، رأيناه حكم- كما حكم من سبقه- بحكم عام واحد، هو

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

عدم إجازة القياس على جميع تلك المسائل والموارد، فى حين أن لكل منها قياسا مستقلا. وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن تستقلّ المسائل التى تنتمى إلى قياس واحد ببحث خاص للوصول إلى حكم يكون أقرب إلى الحقيقة والواقع.

.

اقتراح منهجٍ لدراسة درجات السماع دراسةً وظيفيةً بُغية إنماء اللغة الفصحى وتَمَشّياً مع المتغيرات المعاصرة

إن دراسة أنواع السماع دراسة وظيفية دقيقة وعميقة لأمر مهمٌ وخطير جدا؛ لأن هذه الدراسة تستغرق جميع المواضيع النحوية والصرفية فى المصادر القديمة. ولا شك أنها تعود بفوائد جمّة.

وإن خطة هذه الدراسة ومنهجها يبتنيان على خمس دعائم أساسية هى الآتية:

١- تحديد القياس الصحيح تحديدا دقيقا بمعرفة ضوابطه المعتبرة[١١].

٢- استقراء مواضيع كل نوع من أنواع السماع[١٢] ورصد مسائله وتحديدها تحديدا دقيقا وكاملا وتنسيقها.

٣- تحديد المسائل التى تنتمى إلى الظواهر اللغوية التالية:

الحمل على المعنى - التقارض - التضمين- التوهم - الحمل على الجوار.

وتصنيف مسائلها استنادا ووفقا لأنواع السماع.

٤- دراسة مواضيع كل نوع ومسائله دراسة وظيفية دقيقة بعد تصنيفها تصنيفا دقيقا استنادا للقياس الذى تنتمى إليه ليكون الحكم منسجما مع مسائله.

٥- بذل ما فى الوسع من الدقة والتحقيق لإعطاء حكم مدعم بالدليل.

وأعتقد أن هذه الدراسة بهذه الخطة لا يقوى على خوضها والخروج منها بنتيجة علمية مثمرة إلا نخبةٌ من المتخصصين فى علم أصول النحو، قد أوتوا الصبر على التحقيق، ونذروا جهودهم لخدمة لغة القرآن الكريم.

ومهما يكن من أمر، فإنى قد تصديت فعلاً لدراسة أنواع السماع ودرجاته دراسة وظيفية تتسم بشيئ من الدقة والعمق. وأقدمها مختصرة- فيما يلى- إلى الباحثين المتخصصين فى علم أصول النحو، وإنى لآمل أن أنتفع بآرائهم ونقودهم العلمية المثمرة البناءة حتى نستطيع أن نصل إلى الهدف المنشود.

بحثٌ وظيفىٌ مختصر فى أنواع السماع وأحكامه

إن دراستى لأنواع السماع وأحكامه قد تمخضت عما يلى:

النوع الأول: المطرد سماعاً وقياسا

يجوز القياس على جميع موارد هذا النوع ومسائله؛ لأنه الغاية المطلوبة.

النوع الثانى: المطرد سماعاً، الشاذ قياساً

يجوز القياس على موارد هذا النوع ومسائله باستثناء الموارد التى اشتملت على الالتباس، والتى لا يحسن القياس عليها.

وإن هذا النوع من السماع يشمل مواضيع ومسائل كثيرةً ومتنوعةً: بعضها نحوية، وبعضها الآخر صرفية، نحو زيادة الحروف وحذفها[١٣]، والفصل بين المضاف و المضاف إليه[١٤]، وحذف المضاف[١٥]،

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

وتصحيح ، نحو: (استحوذ ، واستنوق، والحوكة، والخونة، وحيوة، وعور، وحول، والقود) [16] وغير ذلك.

والحق أن من موارد هذا النوع ما يحسن، ويقاس عليه، ومنها ما لا يحسن القياس عليه، فليس من البتحقيق إذن إصدار حكم واحد شامل لجميع موارد هذا النوع أو غيره.

ودليلنا فى إجازة القياس على مواضيع من هذا النوع يتضح من الموارد التالية

المورد الأول

أن ما شذ عن قياس بابه لابد أن يوافق قياسا أخر؛ لأن العرب حين خالفت فيه قياس بابه قصدت به قياسا أخر؛ لأن القياس مقتض لصحة لغة الكافة[17]، وأنه«ليس شيئ مما يختلفون فيه... إلا له من القياس وجه يؤخذ به»[18].

وهذا يعنى أن المقصود بالشاذ قياسا الذى شذ عن قياس بابه وموضوعه، وأنه لا وجود للشاذ عن جميع أنواع القياس إلا ما كان لحنا وخطأ ، فالشاذ عن قياس موافق لقياس أخر.

المورد الثانى

أن عدم اللبس أصل معتبر فى اللغة العربية. والذى يبدو أن إجازة القياس على ما لا ينتهى إلى اللبس أمر لا غبار عليه.

المورد الثالث

أن ابن جنى قد أجاز القياس على حذف المضاف[19]، وحذف المضاف أحد مواضيع هذا النوع من السماع.

المورد الرابع

نحن نعلم أن العلة الحقيقية للقلب إنما هى طلب الخفة[20]، ونعلم أيضا أن تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما إنما هو وصف اشتمل على علة القلب فى موارد كثيرة، فقول العرب: (قام) أخف على ألسنتهم من (قوم)، وقولهم: (باع) أخف من (بيع). لكن هذا الوصف لا يشتمل أحياناعلى علة القلب، فوجوده فى كلمة يكون سبب الخفة لا الثقل ، كما هو الحال فى قول العرب الفصحاء:(الخونة)، و(عور)، و(استحوذ)، فهم لم يستثقلو الواو المتحرك الذى هو طلب الخفة، وكذلك قولهم:(الخانة) موافق لهذا القياس نفسه؛ لأن الذين قالوا: (الخونة) طلبوا الخفة بالتصحيح، يعنى كان التصحيح أخف على ألسنتهم من القلب، وأن الذين قالوا (الخانة) طلبوا التصحيح بالإعلال. وإذا جاز لنا أن نسمى هذا اختلافا فى المزاج والطبع فإن المزاجين حجة لنا فى إجازة القلب والتصحيح؛ لأن كلا من الفريقين عرب فصحاء.

والنتيجة التى خرجت بها هى أنه يجوز القياس على ما جاء مخالفا لهذا القياس الذى هو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، فلنا أن نقول:(الخونة) كما نقول:(الخانة)، ونقول: (استحوذ) كما نقول: (استحاذ)، ونقول: (استتبع) كما نقول: (استباع)، ونقول: (استدين) كما نقول:(استدان)، وإجازة القياس هذه إنما تصح فى الذى ورد به السماع مصححا.

أما بالنسبة لـ(قوم) و(بيع) فلا يجوز استعمالهما مصححين؛ لأن المزاج أو الطبع العربى مجمع على الإعلال، ولم يرد عن العرب الفصحاء استعمال هذين الفعلين مصححين، والأمر كذلك فى أمثالهما.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

المورد الخامس

أن ابن مالك أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى النظم والنثر بمعمول المضاف إذا لم يكن المعمول مرفوعا، مستدلا بالسماع والقياس.

قال ابن مالك:«وتقدم[٢١] أيضا أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا فى الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: **(هل أنتم تاركوا لى صاحبى)**[٢٢]، ويقول بعض العرب: **(تركْ يوماً نفسك وهواها سَعىٌ لها فى رداها)**. وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضى الله عنه: **(وكذلك زُينَ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شُركائهم)**[٢٣]؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزُوّة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة كما يقتدى بمن فى عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها فى اللحن... وتجويز ما قرأ به فى قياس النحو قوى...فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضله، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثانى: كونه غير أجنبىّ لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله»[٢٤].

وذكر الرضىّ أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قياس عند يونس[٢٥].

والحق أن سيبويه قد سبق إلى إثبات إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إذ قد أجاز ما ثبتت رواته عن العرب من قولهم: **(يا تيم تيم عدى)**، وفيه الفصل بالتأكيد بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المنادى- وهو **(تيم)** الأول- مؤكدٌ بـ **(تيم)** الثانى. مع أنه مضاف إلى **(عدىّ)** فهذا الفاصل الذى هو التأكيد، لم يبطل الأصرة الموجودة بين المضاف والمضاف إليه، بل قد بقى التركيب الإضافى قائما.

قال سيبويه:«ومثله فى هذا **(يا طلحةَ أقبل)**؛ لأن أكثر ما يدعو **(طلحة)** بالترخيم، فترك الحاء على حالها، و**(يا تيم تيم عدى أقبل)**، وقال الشاعر جرير:

يا تيم تيم عدى لا أبا لكمْ

لا يُلقينّكمْ فى سوءة عُمر[٢٦]

وسترى هذا مبينا فى مواضعه إن شاء الله[٢٧].

ثم عقد سيبويه بابا خصصه لهذا الموضوع إذ قال:«هذا باب يكرر فيه الاسم فى حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيد زيدنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء. وهى لغة للعرب جيدة. وقال جرير...»[٢٨].

وقال السيرافى شارحا ذلك:«وأما قوله **(يا تيم تيم عدىّ)** فإنما أراد **(يا تيم عدى)** وزاد **(تيم)** الثانى، فأجراه على لفظ **(تيم)** الأول تأكيدا. ولم يبطل الإضافة، كما قال:

(اجتمعت أهل اليمامة)، فلم يُبطل التأنيث بإدخال الأهل»[٢٩].

النوع الثالث: المطرد قياسا، الشاذ سماعا

يجوز القياس على المطرد قياسا، الشاذ سماعا، بالتفصيل التالى:

يمكن تقسيم المواضيع التى اشتمل عليها هذا النوع- وهى كثيرة جدا- إلى قسمين هما:

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

القسم الأول

ما استغنت العرب عن استعماله باستعمال غيره. وقد ذكر سيبويه موارد كثيرة من هذا النوع في مواضع متفرقة من أبواب كتابه، وإضافة إلى ذلك، قد خصه- فيما أعلم- ببابين من الكتاب[٣٠]، وكذلك فعل ابن جني...[٣١]

والذي يبدو أن هذا القسم، وهو ما استغنت العرب عنه بغيره، على نوعين هما:

النوع الأول

هو الذي ورد في الاستعمال الفصيح، لكن وروده كان قليلا، نحو (وذر) و(ودع) بمعنى (ترك).

النوع الثاني

هو الذي لم يرد في الاستعمال الفصيح نهائيا، نحو قولك للمخاطب: (اضربكَ[٣٢] وانصحكَ) بمعنى اضرب نفسك وانصحها. وبهذا التقسيم اتضح لنا أنه يجب أن يكون لكل نوع من هذين حكمٌ خاصٌ به؛ لدنه يمتنع علميا أن يشملهما حكم واحد، فالذي يبدو جواز القياس على النوع الأول[٣٣]؛ لأن القياس داع إليه، وأن السماع ورد به، وهذا أمر واضح. وكما يبدو، عدم جواز القياس على النوع الثاني؛ لأنه لم يرد في الاستعمال، وأنه ضعيف في القياس لاتحاد الفاعل والمفعول والاستغناء عنه بقولك: اضرب نفسك، وانصح نفسك.

على أننا يجب أن نعلم أنه يوجد تقسيم آخر لما استغنت عنه العرب بغيره، فهو نوعان:

الأول

ما اعتل به النحاة ونسبوا إلى العرب أنهم استغنوا عنه، نحو (ودع).

الثاني

ما استغنى عنه العرب فعلا، نحو (انصحكَ)، إذ لم يرد ذلك في السماع.

وقد ذهب سيبويه إلى أن المستغنى عنه مسقط من كلام العرب[٣٤]. وإذا علمنا أن ما استغنت عنه العرب يشتمل على مواضيع كثيرة- كما ذكر ذلك سيبويه في أماكن متفرقة- أدركنا أن هذا الحكم الذي أصدره سيبويه، والذي يقضي بإسقاط المستغنى عنه، يفتقر إلى التحقيق والدقة؛ لأن هذا الحكم لا يشمل بعض الموارد؛ لأن من موارد المستغنى عنه ما هو مسقط من الكلام فعلا، ولا يجوز القياس عليه.

قال سيبويه:(ولا يجوز أن تقول: ضربتني، ولا: ضربتُ إياي، ولا يجوز واحد منهما؛ لأنهم قد استغنوا عن ذلك بـ (ضربتُ نفسي، وإياي ضربتُ...)[٣٥].

وإن من موارد المستغنى عنه ما يستعمل إلى جانب المستغنى به.

قال سيبويه:«وقالوا: بُرَةٌ وبُرات وبُرون وبُرى... فكسّروها على الأصل... فقد يستغنون بالشيء عن الشيء، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه»[٣٦].

وإذا كان العرب قد يستغنون بالشيء عن الشيء فلا يستعملون المستغنى به والمستغنى عنه جميعاً، نحو (بُراتٌ وبُرون، وثُبَاتٌ وثُبون)، فلنا أن نتخذ ذلك دليلا في استعمال بعض المستغنى عنه من المطرد في القياس، وإن كان قليلا في السماع، نحو:(وَدَع) و(وَذَر) بمعنى (تَرَك)، فلا مانع من استعمال جميع هذه الأفعال؛ لأنها استعملت، بغض النظر عن قلة الاستعمال أو كثرته.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

على أن أبا الحسن الأخفش- فيما نقل عنه ابن جنى فى نصه التالى- قد أجاز استعمال ما استغنت عنه العرب باستعمال غيره فى بعض الموارد.

قال ابن جنى:«وأجاز أبو الحسن الأخفش (أظننتُ زيداً عَمراً عاقلا) ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان، وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم:(جعلتُه يظنُّه عاقلا)»[٣٧].

والمهم أن من أهم نتائج هذا البحث أنه تمخض عن كشف خطإ علمى خطير جدا فى منهج علماء النحو جميعا، ومن أوائلهم الخليل وسيبويه، فقد رأينا سيبويه قد أصدر حكما شاملا لجميع ما استغنت عنه العرب، فى حين أن ذلك يشمل مستويات مختلفة، لكلٍّ منها قياسه الخاص به.

القسم الثانى

(من مواضيع المطرد قياسا القليل سماعاً)

هو ما لم تستغن العرب عن استعماله باستعمال غيره، والذى يبدو أنه يجوز القياس على أكثر مواضيع هذا القسم إلا ما ينتهى إلى الالتباس، ويظهر أن هذا القسم على نوعين أيضا هما ما يلى:

الأول

هو الذى ورد فى الاستعمال الفصيح، لكنّ وروده كان قليلا، نحو النسب إلى (شنوءة): (شَنَئِىّ) والقياس قابل له، ونحو إهمال (إذن)مع توفر شروط إعمالها، فإن الاهمال لغة قليلة، فهو سماع قليل، وإن القياس يقضى بإهمالها؛ لأنها غير مختصة بالأفعال؛ لأنها تدخل على الأسماء، نحو: إذن أنا أكرمك. والذى روى هذه اللغة عن العرب عيسى بن عمر الثقفى[٣٨]. ولعل من هذا النوع دخول نون التأكيد على اسم الفاعل، فإن ذلك لغة نقلها ابن جنى[٣٩]، وقياس هذا شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع.

الثانى

هو الذى لم يرد فى الاستعمال الفصيح استنادا لما انتهى إليه استقراء العلماء. وكان القياس قابلاً له، نحو تقديم خبر(ليس) عليها، ونحو حذف (كان) وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إذا كان اسمها ضمير المتكلم، أو كان اسما ظاهرا. قال ابن عقيل:

«ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها[٤٠] عليها»[٤١]، وقال أيضا:«ولم يسمع[٤٢] مع ضمير المتكلم، نحو: أما أنا منطلقاً انطلقت»[٤٣].

ودليلنا فى إجازة القياس على أكثر مواضيع هذا القسم الموارد التالية التى تجيز لنا مجتمعة القول **بإجازة القياس، وتسعدنا على ذلك، خدمة للغة بإنمائها**

١- الجمع بين النصين التاليين

قال ابن جنى:«ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول (عسى) اسما صريحا، نحو قولك زيدٌقائما أو قياما، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيدٌ أن يقوم، و**(عسى الله أن ياتى بالفتح)**[٤٤]. وقد جاء عنهم شيئ من الأول، أنشدنا أبو على:

اكثرت فى العذل مُلحّا دائما

لا تعذلا إنى عسيت صائما[٤٥]

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

ومنه المثل السائر: عسى الغويرُ أبؤسا[٤٦]»[٤٧].

وقال:«ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسمع ذلك الشيئ عينه فقد ثبت قدمُه وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يدجد له نظير...»[٤٨].

وعليه جاز الإتيان بخبر (عسى) اسماً صريحاً.

.

٢- الدليل الثانى: أن سيبويه[٤٩] والأخفش وابن جنى أجازوا القياس على (شَتَّىَ)؛ وهو من القليل فى الاستعمال المطرد فى القياس.

قال ابن جنى فى باب جواز القياس على القليل:«وذلك أن يقل الشيئ وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس.

الأول: قولهم فى النسب إلى (شَنُوءة): (شَنَئِى)؛ فلك من بعد أن تقول فى الإضافة إلى (قَنُوبة): (قَنَبِىَ)، وإلى (رَكُوبة): (رَكَبِىَ)، وإلى (حَلُوبة): (حَلَبِىَ) قياساً على (شَتَئِى)؛ وذلك أنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) لمشابهتها إياها... قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا فى حرف واحد- يعنى شنوءة- قال: فإنه جميع ما جاء، وما ألطف هذا القول من أبى الحسن، وتفسيره أن الذى جاء فى (فعولة) هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيئ ينقضه»[٥٠].

٣- قال ابن جنى:«ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع، فإذا حذا الإنسان على مثلهم، وأمّ مذهبهم لم يجب عليه أن يورد فى ذلك سماعاً ولا أن يرويه رواية»[٥١].

٤- قال ابن عقيل:«ولم يسمع من لسان العرب حذف (كان) وتعويض(ما) عنها، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميرَ مخاطب كما مثل به المصنف[٥٢]. ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو (أمَا أنا منطلقا انطلقتْ) والأصل (أن كنتُ منطلقا). ولا مع الظاهر، نحو (أمَا زيدٌ ذاهبا انطلقتْ)، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل(أن كان زيدٌ ذاهبا انطلقتْ). وقد مثل سيبويه- رحمه الله- فى كتابه بـ(أمَا زيدٌ ذاهبا)»[٥٣].

فأجاز القياس على ما لم يسمع؛ لأن القياس قابل له لوجود نظير له من السماع.

وقال أيضا مجيزاً القياس على ما لم يسمع؛ لأن القياس أعان على ذلك:«ولم يرد من لسان العرب تقدُّمُ خبرها عليها، وإنما ورد من لسنهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى:**(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)**[٥٤]. وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها عليها، وتقديره أن (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذى هو (مصروفا) وقد تقدم على (ليس)، قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل»[٥٥].

النوع الرابع: الشاذ سماعا وقياسا

أما الشاذ فى الاستعمال والقياس، فلعل الموارد التالية تعين على الاقتناع بإجازة القياس على بعض مواضيعه، بشرط أن لا يؤدى ذلك إلى إرباك القواعد والإخلال بها، وبشرط سلامة المعنى وصحته:

المورد الأول

إن العلماء كانوا يحرصون على توجيه هذا النوع من السماع وتعليله، وأحياناً نجدهم يستدلون ذلك بشكل

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

يوحى بإجازة القياس عليه.

وفيما يلى بعض الأمثلة

المثال الأول

لا شكّ فى أن قول بعض العرب (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ) لغة شاذة فى القياس، قليلة فى الاستعمال.

قال سيبويه:«ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلامُ أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضبّ...» [٥٦].

وقال ابن جنى:«(هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض على أنه غلط من العرب... وأنه من الشاذ الذى لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه...» [٥٧].

وقال ابن مالك:«وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا؛ كلدُن غدوة، وهذا جحر ضب خرب» [٥٨].

ومع أن هذه الجملة من الشاذ فى القياس والاستعمال، فإننا نجد سيبويه يوجه هذا السماع النادر، ويستدل على صحته.

قال سيبويه:«... ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب، فجروه؛ لأنه نكرة كالضبّ، ولأنه فى موضع يقع فيه نعت الضبّ، ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد...» [٥٩].

وإذا قرأنا النص التالى رأينا سيبويه يحتج بهذه الجملة على صحة قول بعض العرب (ليس زيد بجبان ولا بخيلا).

قال سيبويه:«هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله، وذلك قولك: ليس زيد بجبانَ ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى... وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، ونحوه، فكيف ما يصح معناه» [٦٠].

وأبو الحسن الأخفش، يعتبر هذه اللغة أقوى من لغة لبلحارث بن كعب؛ لذلك استدل على صحتها قال ابن جنى: «ولغتهم عند أبى الحسن أضعف من (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، قال: لأنه قد كثر عنهم

الاتباع، نحو: شَذُّ و ضَرُّ وبابه فشبه هذا به» [٦١].

وقد تجاوز ابن جنى جميع ذلك، وخالف إجماع النحاة على اعتبارهم هذه اللغة شاذة فى الاستعمال والقياس، واستدل على أنها من باب حذف المضاف الذى شاع واطرد فى الكلام».

قال ابن جنى:«فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنه فى قولهم (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض، على دنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذى لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه.

وأما أنا فعندى أن فى القرآن مثل هذا الموضع نبقا على ألف موضع؛ وذلك أنه على حذف المضاف لا غير... وتلخيص هذا أن أصله (هـذا جُحرُ ضبٍّ خربِ جحره)، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب). وإن كان فى الحقيقة للجحر. كما تقول: مررت برجل قائم أبوهُ، فتُجرى (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره... فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفا على (ضب)، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف، على ما رأينا، وقلت آية تخلو من حذف المضاف...» [٦٢].

وقد أجاز الفراء جر الجوار في التأكيد[٦٣]. وأجاز ابن مالك[٦٤] وابن هشام جر الجوار في النعت والتأكيد.

قال ابن هشام:«والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا، كما مثلنا، وفي التوكيد نادرا...» [٦٥].

كلُّ ما تقدم يصح أن يدل على إجازة القياس على هذه اللغة الشاذة في القياس والاستعمال.

المثال الثاني

موقف سيبويه من (أكلوني البراغيث) حيث وجه سيبويه هذه اللغة توجيها أبعدها عن كونها شاذة في السماع والقياس، بحيث لم يعتبر الواو في (أكلوني) ضميرا فاعلا، بل اعتبره حرفا علامة للجمع، ثم عمد إلى ما يفهم منه أنه أجاز القياس عليها في النعت السببي.

قال سيبويه:«واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة... ومَن قال: أكلوني البراغيث، قلتَ على حدّ قوله: مررت برجل أعورين أبواه...» [٦٦].

إن سيبويه قاس قولك (مررت برجل أعورين أبواه) على لغة (أكلوني البراغيث)، على أساس أن الياء في (أعورين) كالواو في (أكلوني) في كونها علامة، وفي أن الفعل موحّد لم يتصل بضمير الفاعل، يعني أن (أعورين) بمنزلة الفعل؛ لذلك جاء صفة مجرورة، ورُفع اسما ظاهرا، ولم يأت مبتدءا؛ لأن الأفضل في النعت السببي أنه إذا ثُنّي أو جمع أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده[٦٧] خبره، نحو:(مررت برجل أحمران أبواه)؛ لأنك أخرجته عن قياس الفعل بترك التوحيد.

المورد الثاني

أجاز سيبويه أن يجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، وهذا أيضا من الشاذ في القياس والاستعمال.

قال سيبويه:«هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله؛ وذلك قولك: هذا قائما رجل، وفيها قائما رجل... وحُمل هذا النصب على جواز: فيها رجلٌ قائما، وصار حين أخر وجه الكلام فرارا من القبيح... وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقلّ ما يكون في الكلام» [٦٨].

وقال ابن مالك:«قلت: أشار سيبويه بقوله: حمل هذا على جواز: فيها رجلٌ قائما، أي إن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ » [٦٩].

و قال الأشموني:«واحترز[٧٠] بقوله (غالبا) مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم: مررتُ بماءٍ قعدة رجل، وقولهم: عليه مائة بيضا، وأجاز سيبويه: فيها رجلٌ قائما... وذلك قليل» [٧١].

المورد الثالث

وأجاز سيبويه القياس على تصغير (أفعل) في

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

التعجب مع أنه مخالف للقياس القاضى بأن الأفعال لا توصف بما يعظم ويهون، وأنه قليل فى السماع.

قال سيبويه:«وسألت الخليل عن قول العرب (ما أمَيلحَه)، فقال: لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس... وليس شيئ من الفعل ولا شيئ مما سُمّىَ به الفعل يحقر إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك (ما أفعله)» [٧٢].

فقوله:(وما أشبهه...) يعنى أنه أجاز القياس على تصغير (أفعل) فى التعجب. ومما يؤيد ويؤكد أن سيبويه قد أجاز القياس على هذا قول محمد عبد الخالق عضيمة التالى الذى اعترض فيه على سيبويه.

قال عضيمة:«(أفعل) فى التعجب فعل عند البصريين، فتصغيره مخالف للقياس؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وقد جعل سيبويه تصغيره قياسا مطردا... ولو كان الوارد من تصغير فعل التعجب كثيرا لاحتملنا كلفته، فكيف والمسموع من تصغيره لفظان: ما أحيسن وما أميلح» [٧٣].

المورد الرابع

لقد أثبت سيبويه فى اللغة أوزانا قياسية مستندا فى ذلك إلى كلمة واحدة فقط، بل إنه مضى إلى أكثر من ذلك، فإننا وجدناه قد أثبت وزنا اعتبره قياسيا فى اللغة استنادا إلى كلمة واحدة مع إمكانية حمله هذه الكلمة على وزن قياسى مألوف موجود فى اللغة.

قال ابن جنى:«ألا ترى أنه[٧٤] قد أثبت فى الكلام (فَعْلَلْتُ: تَفَعْلُلْ) وهو (كَدْتُ: تَكادُ) وإن لم يوجدنا غيرها، وأثبت بـ (انقحل) باب (انفعل) وإن لم يحك هو غيره، وأثبت بـ (سُخاخين): (فُعاعيلا)، وإن لم يأت بغيره... وعلى نحو مما جئنا به فى (سيدٍ) حمل سيبويه (عَينا) فأثبت به (فَيعل) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوعلا) و(فعولا) من لفظ العين ومعناها، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحُمل على مألوف غير منكور، ألا ترى أن (فَوعَلا) و(فَعوَلا) لا مانع لكل واحد منهما أن يكون فى المعتل كما يكون فى الصحيح، وأما (فيعلٌ) – بفتح العين- مما عينه معتلة فعزيز» [٧٥].

المورد الخامس

وقد أجاز ابن جنى موافقا الكسائى والفراء حذف الفاعل بشرط سلامة المعنى وصحته؛ لأن الأصل هو أن الكلام إنما يصلحه ويفسده معناه.

قال ابن جنى بعد أن ذكر رأى الفراء فى حذف الفاعل بالشرط المذكور: «فجعل[٧٦] الفاعل معلقا على المعنى. وكان أبو على يغلظ فى هذا، ويكبره ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف. ثم إنه فيما بعدُ لان له، وخفض من جناح تناكره. وعلى كل حال، فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحا مستقيما لم أرَ به بأسا» [٧٧].

المورد السادس

إن أبا العباس المبرد قد أجاز القياس على مورد شاذ فى الاستعمال والقياس[٧٨].

قال ابن جنى:«وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو خلافا لأصحابنا كلهم، وقال: ليس بأثقل من (سرتُ سُوْورا، وغُرتُ غُوْورا)؛ لأن فى (سُوْور و غُوْور) واوين وضمتين وليس فى (مَصوُون) مع الواوين إلا ضمة واحدة...» [٧٩].

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

المورد السابع

قال ابن جنى:«... فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيئ أخذ به وتُرك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس.

قال أبو على:«لأن الغرض فيما نُدَوِّنه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق مَن ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوى مَن ليس بفصيح ومَن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيئ لم يبق غرض مطلوب...» [٨٠].

وهذا النص واضح فيما نحن بصدده من إجازة القياس على بعض الشاذ فى القياس والاستعمال.

المورد الثامن

عقد ابن جنى بابا فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور.

وبدأ هذا الباب بقوله:«إذا اتفق شيء من ذلك نُظر فى حال ذلك العربى وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحا فى جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى فى ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده» [٨١].

وقال فى مكان آخر:«والقول فى هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها؛ وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فإما أن يكون شيئا أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة لم يشارك فى سماع ذلك منه على حدّ ما قلنا فيمن خالف الجماعة وهو فصيح... وإما أن يكون شيئا ارتجله ابن أحمر، فإن الأعرابى إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته، تصرف، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به» [٨٢].

المورد التاسع

وقال ابن جنى:«فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحا فى القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام» [٨٣].

الهوامش

١- الأصول؛ ج١، ص٥٧.

٢- الخصائص؛ ج١، ص٩٧. والنظر: المنصف؛ ج١، ص٢٧٧.

٣- الخصائص؛ ج١، ص٩٧.

٤- المصدر نفسه؛ ج١، ص١٢٦.

٥- المصدر نفسه؛ ج١، ص٩٩.

٦- المصدر نفسه؛ ج١، ص٩٩. وانظر: ص١٢٣، ١١٧.

٧- المصدر نفسه؛ ج١، ص٩٩.

٨- انظر المصدر نفسه؛ ج٣، ص٢١٢. و ج١، ص ٤٢١. وانظر أيضا: المسائل العسكريات، أبو على الفارسى، ص١١٠، ١٤٠.

٩- اللغة والنحو؛ ص٥٩- ٦٣.

١٠- الخصائص؛ ج١، ص١٣٣.

١١- لقد استطعت أن أستنبط أكثر من عشرين ضابطا من ضوابط القياس المعتبرة.

١٢- يجب أن نعلم أنه قد وقع الخلاف بين العلماء فى تحديد بعض موارد السماع، فذهب بعضهم إلى أنه من المطرد سماعا أو قياسا، وذهب آخرون إلى أنه ليس مطردا. انظر: الكتاب، ج١، ص٥١. والخصائص؛ ج١، ص٩٧- ٩٩. وص ١٩٢، ١٩١. والمفصل؛ ص٣٤٩.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

١٣- انظر: الخصائص؛ ج٢، ص٢٨٠،٢٨٤.

١٤- انظر: المصدر نفسه؛ ج٢، ص٤٠٤.

١٥- انظر: المصدر نفسه؛ ج١، ص١٩٣.

١٦- انظر: المصدر نفسه؛ ج١، ص٩٨،٩٩.

١٧- انظر: المصدر نفسه؛ ج٢، ص١٥.

١٨- انظر: المصدر نفسه؛ ج٢، ص٢٤٤.

١٩- انظر: المصدر نفسه؛ ج١، ص١٩٣. ج، ٢، ص ٢٨٤،٣٦٢،٤٥١،٤٥٢.

٢٠- انظر: المصدر نفسه؛ ج١، ص٥٤،٧٨.

٢١- انظر: شرح التسهيل؛ ج٣، ص٢٧٣. والكتاب؛ ج ١، ص٥٣.

٢٢- انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث؛ ج١، ص ٢٧١.

٢٣- سورة الأنعام؛ الاية ١٣٧.

٢٤- شرح التسهيل؛ ج٣، ص٢٧٦،٢٧٧.

٢٥- انظر: شرح الكافية؛ ص٢٦١.

٢٦- البيت فى ديوانه، ص٢٨٥، بالرواية التالية:

يا تيمُ تيمَ عدى لا أبا لكمْ

لا يوقعَنكمُ فى سوءةٍ عُمَرْ

ولا شاهد فى هذه الرواية؛ لأن المنادى ليس مضافا. وأن تيما الثانى هو المضاف. والبيت فى: الكتاب؛ ج٢، ص ٢٠٥. ج١، ص٥٣. وفى: شرح أبيات سيبويه؛ ج١، ص٩٨. وشرح الكافية؛ ج١، ص٣٨٥. ج٢، ص ١٧٩،٢٥٩. وخزانة الأدب؛ ج٢، ص٢٩٨.

٢٧- الكتاب؛ ج١، ص٥٣.

٢٨- المصدر نفسه؛ ج٢، ص٢٠٥.

٢٩- شرح الكتاب؛ ج٢، ص٤٠٢.

٣٠- انظر: الكتاب؛ ج١، ص٢٥. ج٢، ص ٣٨٣، ٣٦٦. ج٣، ص ١٢١، ١٥٨، ٥٧٥، ٥٩٩، ٦٤٦. ج٤، ص٩٩.

٣١- انظر: الخصائص؛ ج١، ص٢٦٦-٢٧١، ٣٩١-٣٩٩.

٣٢- الكتاب؛ ج٢، ص٣٦٦.

٣٣-انظر: الخصائص؛ ج٢، ص٤١؛ فهناك قانون ذكره ابن جنى يمكن الاستدلال به أيضا على جواز القياس على هذا النوع.

٣٤- يعنى: لا يجوز استعماله ولا القياس عليه. انظر: ج ٣، ص١٢١.

٣٥- المصدر نفسه؛ ج٢، ص٣٦٦.

٣٦- المصدر نفسه؛ ج٣، ص٥٩٩. وانظر: ص١٧٨؛ فهناك مثال لما استغنى عنه أكثر العرب، لكن بعض العرب استعمله ولم يستغن عنه.

٣٧- المصدر نفسه؛ ج١، ص٢٧١.

٣٨- انظر: الكتاب؛ ج٣، ص١٦.

٣٩- انظر: المحتسب؛ ج١، ص١٥٤.

٤٠- يعنى: تقدم خبر (ليس).

٤١- شرح الألفية؛ ج١، ص٢٧٨.

٤٢- يعنى: لم يسمع حذف (كان) وتعويض(ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها مع ضمير المتكلم.

٤٣- المصدر نفسه؛ ج١، ص٢٩٨.

٤٤- سورة المائدة؛ الآية ٥٢.

٤٥- لم يعرف قائل هذا البيت، وهو فى إعراب القرآن المنسوب للزجاج؛ ج٣، ص٩٣٤، برواية (لا تُكثرن)؛ وهو كذلك فى المقرب؛ ج١، ص١٠٠؛ وشرح الكافية؛ ج٤، ص٢١٥، والمغنى؛ ج١، ص١٥٢، وشرح الألفية؛ ج١، ص ٦٢٤، والاقتراح؛ ص٧٣، وفى شرح أبيات المغنى؛ ج٣، ص٣٤١، برواية (أكثرت فى الوم...)

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

٤٦- مجمع الأمثال؛ ج٢، ص٣٤١.

٤٧- الخصائص؛ ج١، ص٩٧،٩٨.

٤٨- المصدر نفسه؛ ج١، ص١٣٦.

٤٩- انظر: الكتاب؛ ج٣، ص٣٣٩.

٥٠- الخصائص؛ ج١، ص١٥٥- ١٦٦.

٥١- المصدر نفسه؛ ص ٣٦٢، وانظر: ص ٢٨٩، ٣٦٧.

٥٢- والمثال هو: (أما أنت برّا فاقترب)، والأصل: (أن كنت برّا فاقترب).

٥٣-شرح الألفية؛ ج١، ص٢٩٨.

٥٤- سورة هود؛ الآية ٨.

٥٥- المصدر نفسه؛ ج١، ص٢٩٨.

٥٦- الكتاب، سيبويه؛ ج١، ص٤٣٦.

٥٧- الخصائص؛ ج١، ص١٩١،١٩٢.

٥٨- شرح التسهيل؛ ج٢، ص٥٢.

٥٩- الكتاب؛ ج١، ص٤٣٦.

٦٠- المصدر نفسه؛ ص٦٦،٦٧.

٦١- الخصائص؛ ج٢، ص١٦.

٦٢- المصدر نفسه؛ ج١، ص١٩١،١٩٢.

٦٣- انظر: الخزانة؛ ج٥، ص٩٣.

٦٤- شرح التسهيل؛ ج٣، ص٣٠٨- ٣١٠.

٦٥- المغني؛ ج٢، ص٦٨٣.

٦٦- الكتاب؛ ج٢، ص٤٠،٤١.

٦٧- المصدر نفسه؛ ج٢، ص٤١.

٦٨- المصدر نفسه؛ ج٢، ص١٢٢-١٢٤. وانظر: ج٢، ص٥٢.

٦٩- شرح التسهيل؛ ج٢، ص٣٣٣. وانظر: الخصائص؛ ج٢، ص٢٢٤.

٧٠- يعني: واحترز ابن مالك...

٧١- شرح الألفية؛ ج٢، ص١٧٦.

٧٢- الكتاب؛ ج٣، ص٤٧٧،٤٧٨.

٧٣- فهارس الكتاب؛ ص٢٩.

٧٤- يعني: أن سيبويه.

٧٥- الخصائص؛ ج١، ص٢٥١-٢٥٤.

٧٦- يعني: فجعل الفراء الفاعل معلقاً على المعنى

٧٧- الخصائص، ج٢، ص٤٣٣. وانظر: ج٢، ص ٤٣٤،٤٣٥.

٧٨- انظر: المقتضب؛ ج١، ص٢٤١. الخصائص ج٢، ص٤٣٣. وانظر: ج٢، ص٤٣٤،٤٣٥.

٧٩- المنصف؛ ج١، ص٢٨٥. وانظر: المقتضب؛ ج١، ص٢٤١.

٨٠- المصدر نفسه؛ ج١، ص٢٧٩.

٨١- الخصائص؛ ج١، ص٣٨٥.

٨٢- المصدر نفسه؛ ج٢، ص٢٤.

٨٣- المصدر نفسه؛ ج١، ص١١٦.

المصادر والمراجع

١- أبو بكر السراج، محمد بن سهل التشتري؛ الأصول في النحو؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، الطبعة الأولى.

٢- أبو سعيد السيرافي؛ شرح الكتاب؛ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٣- أبو العباس المبرد؛ المقتضب؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ ق.

٤- أبو علي الفارسي؛ المسائل العسكريات؛ تحقيق

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

على جابر المنصورى؛ مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٥- أ.ى. ونسنك؛ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى؛ ليدن، مكتبة بريل، ١٩٣٦م.

٦- ابن جنى؛ الخصائص؛ تحقيق: محمد على النجار، بيروت، دار الهدى، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

٧- ابن جنى؛ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات؛ تحقيق: ناصف على النجدى وآخرون، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، والجزء الثانى منه صدر عام ١٩٦٩م.

٨- ابن جنى؛ المنصف؛ تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.

٩- ابن السيرافى؛ شرح أبيات سيبويه؛ تحقيق: هاشم محمد على الريح، القاهرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

١٠- ابن عصفور؛ المقرب؛ تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وآخر، بغداد، مطبعة العانى، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

١١- ابن عقيل؛ شرح الألفية؛ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٦٤م.

١٢- ابن مالك؛ شرح التسهيل؛ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد وآخر، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.

١٣- ابن هشام الأنصارى؛ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب؛ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة المدنى.

١٤- البغدادى، عبد القادر؛ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

١٥- البغدادى، عبد القادر؛ شرح أبيات المغنى؛ تحقيق عبد العزيز رباح، دمشق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

١٦- حسن، عباس؛ اللغة والنحو؛ مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

١٧- الرضى الأستر ابادى؛ شرح الكافية؛ تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.

١٨- الزجاج؛ إعراب القرآن(المنسوب له)؛ تحقيق: ابراهيم الأبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٤م.

١٩- الزمخشرى؛ المفصل فى علم العربية؛ بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية.

٢٠- سيبويه؛ الكتاب؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٢١- السيوطى؛ الاقتراح فى علم أصول النحو؛ تحقيق: الدكتور أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.

٢٢- الصاوى، محمد اسماعيل عبد الله؛ شرح ديوان جرير؛ مصر، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى.

٢٣- عظيمة، الدكتور محمد عبد الخالق؛ فهارس كتاب سيبويه ودراسة له؛ مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٢٤- الميدانى؛ مجمع الأمثال؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابى الحلبى، ١٩٧٨م.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]

فقر روشمندی نحوی جدید برای اعادهٔ نظر در میراث نحوی و لغوی

محمد ابراهیم محمد حسین خلیفه[1]

در اینکه اکتشافات جدید و پیشرفتهای علمی حاضر نیاز لغت به کاربردها و واژه‌های جدید را در زمینه‌های مختلف چند برابر کرده است، شکی نیست. بر طرف کردن این نیاز مبرم بار سنگینی است که بر دوش پژوهشگران متخصص در علم اصول نحو و لغت است؛ زیرا که فقط آنها می‌توانند این امر خطیر و ظریف را به نحو احسن و کامل انجام دهند، تا لغت بتواند پیشرفت کند و با زندگی انسان کمک و همراهی کند.

این مقاله بر این امر تأکید می‌کند که متخصصان علم اصول نحو قبل از اینکه به راههای مانند ترجمه (تعریب) پناه ببرند، باید تمام اصول ، قواعد نحو ، صرف و لغت را کاملاً مورد بررسی دقیق، همچنین همهٔ کاربردهای مختلف زبان عربی - اعم از مشهور و غیر مشهور- را مورد تحقیق کامل قرار دهند.

به نظر می‌رسد که این تجدید نظر و بررسی شامل دو مورد زیر می‌باشد :

۱- انواع مختلف سماعه و قیاس:

۲- چگونگی استفاده علمی صحیح از مسائل خلافی نحوی و صرفی که بین علمای نحو وجود دارد:

این مقاله به بررسی مورد اول اختصاص دارد که تمام موارد سماع و قیاس و همهٔ انواع مختلف آنها را مورد بررسی و مناقشه علمی و احیاناً اظهار نظر مستدل قرار داده است که شامل موضوعات اصولی قابل توجه می‌باشد.

کلید واژگان: روشمند، متغیرات، نحو، لغت

---

۱. عضو هیأت علمی دانشگاه شهید بهشتی

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-08-07]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1425.10.34.3.9]